Journal of Language Studies Vol.8, No.2, 2024, Pages (41-61)
DOI: https://doi.org/ 10.25130/Lang.8.2.3

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: https://jls.tu.edu.iq/index.php/JLS

The implicitly linked explanatory sentence and its patterns in the Holy Qur'an

Dr. Salam Abdul Jassim Al-Jubouri*
Tikrit University - College of Basic Education / Al-Shirqat
Drsalam2006@gmail.com

Received: 14 /1 / 2023, **Accepted:**2 / 18 /2024, **Online Published:29 / 2 /2024**

Abstract

(The sentence in general) - compared to the singular - has not received the attention of scholars, past and present, and as for the implicitly linked explanatory sentence in particular, no studies have been singled out for it - to the best of my knowledge - that do it justice in detail and explanation, coupled with its evidence and examples. So I spoke to myself, determined to enter this field with a study. I think it will give a clear picture - or almost - of this type of sentence in the context of the Holy Qur'an, and I labeled it (the implicitly linked explanatory sentence and its examples in the Holy Qur'an), and I ask God for success and guidance in words and deeds.

* **Corresponding Author** : Salam Abdul Jassim**, Email:** Drsalam2006@gmail.com
Affiliation: Tikrit University - Iraq
© This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Key Words: sentence / explanatory / implicitly / associated / grammarians / Its patterns

الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا وأنماطها في القرآن الكريم

م.د. سلام عبد جاسم الجبوري

جامعة تكريت – كليّة التربية الأساسيّة / الشرقاط

الـمـستـخلـص

لم تحظَ (الجملة بشكل عام) – مقارنة باللفظة المفردة – باهتمام الدارسين قديمًا وحديثًا ، أمّا الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا على وجه الخصوص فلم تفرد لها دراسات – في حدّ علمي – توفِّيها حقَّها تفصيلًا وتبيينًا مقرونة بأدلتها وأمثلتها ، فحدّثتُ نفسي عازمًا على أن ألج هذا الميدان بدراسة أحسبها ستعطي صورة واضحة – أو تكاد تكون – عن هذا النوع من الجمل في إطار القرآن الكريم ، ووسمتها بـ (الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا وأنماطها في القرآن الكريم) ، والله أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل .

الكلمات الدالة : (الجملة / التفسيرية / ضمنيًا / المرتبطة / النحويون / أنماطها)

المقدِّمة

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على من لا نبيّ من بعده، وعلى آله وعترته وصحبه ، أمّا بعده :

فلم تلق (الجملة على نحو عام) – إذا ما قورنت باللفظة المفردة – اهتمامًا من الدارسين في القديم والحديث ، ولا سيّما (الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا) ، فلم أقف – بعد اطّلاع أحسبه موسَّعًا – على دراسة وافية تكشف لنا عن مفهومها وخصائصها التي تميّزها مقرونة بأدلتها وأمثلتها التطبيقيّة

في القرآن الكريم ، فكشفت عن ساعد الجدّ مستعينًا بالله عز وجلّ عازمًا على أن أسلك هذي السبيل لعلّي أخرج بدراسة تعطي صورة واضحة – أو تكاد تكون – عن هذا النوع من الجمل في إطار القرآن الكريم ، ووسمتها بـ (الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا وأنماطها في القرآن الكريم) .

وتحقيقًا للهدف المنشود سأشرع بدءًا بتبيان مفهوم الجملة التفسيرية عند النحويين ، ومن ثَمَّ الوقوف عند قسميها : (المرتبط بأداة) إيجازًا ، و(المرتبط ضمنيًّا) بسطًا وتوضيحًا ، كاشفًا عن خصائص الضمنية منهما ، محاولًا التفريق بينها وبين ما قد يتداخل معها في المفهوم والدلالة من أنواع الجمل الأخرى . ثُمَّ الوقوف عند إعرابها وأنماطها وشواهدها في القرآن الكريم .

مفهوم الجملة التفسيرية

لا تخفى دلالة التفسير في المفهوم اللغوي عن تناول مدلول معيّن بصياغة تعبيرية جديدة ، أي : أنْ يكون هناك دالّان لمدلول واحد بقصد كشف المعنى وإيضاحه (إنّ التفسير : ((تفعله العرب في مواضع التعظيم)) . فكأنّه لحظ المعنى البلاغي له. الزركشي، د.ت، 36/3)، وعلى هذا يعدّ التفسير (وظيفة نحوية) تفيد في تحديد أجزاء الكلام ، والكشف عن العلاقات بين الجمل في المعنى الواحد (ينظر: د. عبدالسلام السدي، د.ت، ص 159)، وهذا غاية المقصود من إعراب الجمل (ينظر: عبد القاهر المهيري، 1966م، ص 45) ، وكان ابن مالك مستحضرًا لوظيفة الجملة التفسيرية حين حدّها بأنها : ((الكاشفة لحقيقة ما تليه ممّا يفتقر إلى ذلك)) (محمد ابن مالك، 1967م، ص 113)، وقد وافقه فيما ذهب إليه أبو حيّان الأندلسيّ (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1987م، 374/2، والمرادي، 1967م، ص 414)، وقد عوّل ابن هشام الأنصاريّ على هذا الحد في تعريفه الجملة التفسيرية إذ قال: ((هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه)) (ابن هشام الأنصاري، 1969م، 446/2). إلّا أنّ أحد الدارسين المُحدَثينَ استشكل إدخال ابن هشام كلمة (فُضلة) في الحدّ ، بحجة دخول الجملة الحاليّة فيه ، فاقترح تعريف الجملة التفسيرية بأنها: ((التي تكشف غموض جملة أخرى سابقة لها)) (د. علي أبو المكارم، 1982م، 193/2).

والحق أنّ ابن هشام كان قد احتاط لنفسه فأوضح معنى الفُضلة بما يُخرج الجملة الحالية وغيرها من الحد ، فبيّن أنّ المقصود بـ (الفُضلة) الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب (ينظر: ابن هشام، 1969م، 450/2، والشنواني ، 1373هـ، 101/1، وتقي الدين، 1305هـ، 68/1)، فأخرج بذلك الجمل المشابهة لها من الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

وعند النظر في الحد الذي اختاره ابن هشام والحد الذي اقترحه ذلك الباحث المعاصر يتّضح أنّ الأول أدقّ ؛ لأنّ ابن هشام ومن سبقه لم يقصُروا وظيفة الجملة التفسيريّة على تفسير جملة سابقة لها ، بل أطلقوا القول بما يدل على جواز تفسير الجملة السابقة كلِّها ، أو تفسير مفردة فيها (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1987م، 374/2)، وهذا ما لا يدلّ عليه الحد المُقتَرَح، فكأنّه لم يستوعب وظيفة الجملة المفسِّرة .

الجملة التفسيرية بين التصدير بأداة تفسير والارتباط ضمنيًّا

أولا: الجملة التفسيرية المصدّرة بأداة تفسير:

إنّ الأشهر في الجملة التفسيرية أن ترتبط بما قبلها بأحد أحرف التفسير ، والحرفان اللذان نص عليهما قدامى النحاة هما : (أنْ) و (أي) (ينظر: سيبويه، د.ت، 162/3، والفراء، 1980م، 80/1–81، والمبرد، د.ت، 49/1، وابن السرج، 1987م، 237/1، وابن يعيش، د.ت، 139/8)، وقد زادت طائفة من المُحدَثين حرفين آخرين هما: (أنّ) و (وإذا) (ينظر: ابن عاشور، د.ت، 275/9، وعلي حيدر، 1973م، ص 73، مصطفى غلاييني، 1987م، 241/3، وفخر الدين قباوة، 1981م، ص81)، ولسنا – هنا – نطيل الكلام على هذا النمط من التفسيرية، فهو ليس من أصل العمل الذي نحن في صدد الخوض فيه وفي تفصيلاته .

ثانيًا: الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا:

أشار النحاة إلى أنّ ورود الجملة التفسيرية مصدَّرةً بالأداة ليس هو النمط الوحيد لهذا النوع من الجمل، بل قد ترد الجملة التفسيرية خالية من الأداة، فترتبط ضمنيًّا بالجملة المفسَّرة السابقةِ لها .

وثَمَّ سؤال في هذا المقام : أتُعدّ الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا نمطًا ثانيًا من الجملة التفسيرية أم أنها متولِّدة عن ذات النمط الأول المصدّر بالأداة بعد حذفها منه؟ الحقُّ هو أنّه لم يُشِرْ أحد من النحاة إلى هذا السؤال صراحةً ، والذي يبدو أَنّ النمطين مختلفان ؛ وذلك لأنّ في جواز حذف أداة التفسير نظرًا عند النحاة (ينظر: أبو حيان، 1328هـ، 283/1) ، فضلًا عن اشتراطهم شروطًا خاصّة في الجمل المُفسَّرة التي تفسرها الجملة ذات الأداة ، في حين أنّهم لم يشترطوا شيئًا في الجملة المفسَّرة بجملة خالية من الأداة .

خصائص الجملة التفسيريّة المرتبطة ضمنيًّا :

إنّ الكشف عن خصائص الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا يتطلّب إجراء موازنة بين هذا النوع من الجمل وبين أنواع أخرى تشابهها في الظاهر بدرجة كبيرة حتى لتبدو أنّها متداخلة ، وستكون الوظيفة الدلالية للجملة هي أساس التمييز بين هذه الأنواع ، إذ المعنى هو الحَكَم الأول في فصل التشابه، لا كما يقول أحد المعاصرين من: ((أنّ اعتبار الجملة مفسرة ولا محل لها من الإعراب إنما يخضع للتوجيه الإعرابي الذي يتحَدَّد على ضوئه المعنى)) (كمال بسيوني، 1989م، ص49)، بل العكس هو الصحيح ، فالمعنى هو الذي يُحدِّدُ التوجيه الإعرابيّ لا العكس. وعلى هذا ستجري الموازنة بين الجملة التفسيرية وأنواع أخرى من الجمل تتداخل معها في جانبٍ أو جوانبَ من وظيفتها النحوية، وعلى النحو الآتي :

أ – بين التفسيرية والحالية:

تُباين الجملة التفسيريّة جملة الحال في جوانب عدّة، ومن هذه الجوانبَ الوظيفةُ النحويةُ، فجملة الحال تُبيّن هيئة صاحبها (ينظر: ابن عصفور، 1980م، ص174)، أمّا التفسيريّةُ فهي التي تكشف وتوضّح حقيقة ما قبلَها، سواء كان جملة ام مفردًا .

على أنّ تباين نمط الجملتين يُعدّ من أُسس التفريق بينهما ، إذ يشترط في الجملة – عند الجمهور – أن تكون خبريّة (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1987م، 363/2، والسيوطي، د.ت، 246/1)، أما التفسيرية فيجوز أن ترد خبرية أو إنشائية (ابن هشام، 1969م، 448/2).

كما أنّ لجملة الحال شروطًا شكليّة خاصة لا تنطبق على التفسيرية ، إذ لا بدّ فيها من رابط يربطها بصاحب الحال ، سواء كان هذا الرابط حرف الواو أو الضمير أو كليهما (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1987م، 263، وابن يعيش، د.ت، 65/2)، أمّا التفسيرية فلا يُشترط فيها ذلك، فضلًا عن أنَّ الحاليّة لها محل من الإعراب، فهي لذلك تؤوّل بالمفرد ، أمّا التفسيرية فلا تقبل التأويل بالمفرد ؛ لأنها لا محل لها من الإعراب (ينظر: أبو حيان الأندلسي، د.ت، 194/9، وخالد الأزهري، 1328هـ، ص 63، عبد القادر البغدادي، 1981م، 53/4).

ب – بين التفسيرية والبدليّة :

لعلّ من الضروري الكشف عن موقف النحاة من وقوع الجملة بدلًا قبل إجراء الموازنة بين النوعين، فقد ذهب الجمهور إلى إنكار وقوع الجملة بدلًا (ينظر: ابن هشام، 1969م، 450/2، والسيوطي، د.ت، 128/2)، وليس في تجويز الخليل وسيبويه وجمهرة من النحاة من بعدهما وقوع

الفعل بدلًا من الفعل (ينظر: سيبويه، د.ت، 86/3، والأعلم الشنتمري، ص 125، ود. عدنان محمد سلمان، 1991م، ص 75) ما يدلّ على وقوع الجملة بدلًا أخرى؛ لأنّ البدل فيما ساقوه من شواهد قرآنية وشعرية ((هو الفعل وحده، وليس الجملة المكونة من الفعل وفاعله))) محمد محي الدين عبد الحميد، 1964م، 254/2)، بدليل ظهور الحركة الإعرابية التي يقتضيها البدل على الفعل مباشرة، فلو كانت الجملة هي البدل لكانت حركة الإعراب مقدّرة على الجملة.

إذاً فوقوع الجملة بدلًا لم يقطع به النحاة ، فلا يمكن التعويل عليه أولًا ؛ ولأنّ المجيزين له اشترطوا أن تكون الجملة المبدلة أوفى من الأولى في الدلالة على المعنى (ينظر: الشنواني، 1373هـ، 76/1–77، فخر الدين قباوة، 1981م، ص255)، وهذا ما يقرّبُ الجملة من وظيفة التفسير ثانيًا، ولذلك من الممكن حمل ما وجّهه النحاة من الجمل الواقعة بدلًا على التفسير أو الاستئناف البياني؛ لأنّ العلاقة بين الاثنين قد تصل إلى درجة التطابق.

وبالمثل منع الجمهور وقوع عطف البيان جملةً (ينظر: ابن هشام، 1969م، 450/2، والسيوطي، د.ت، 212/1)، بل إنّ عطف البيان أحق بالمنع؛ لأنه لا يكون إلاّ مفردًا جامدًا (ينظر: ابن عصفور، 1980م، 294/1)، ومن هنا فإنّ ما حُمِلَ من الجمل على أنّه عطف بيان هو جملة تفسيرية أو مستأنفة استئنافًا بيانيًا خلافًا للشلوبين والسيوطي (ينظر: السيوطي، د.ت، 248/1).

جـ – بين التفسيرية والاشتغال :

تعدّ جملة الاشتغال لدى المعاصرين من جمل التوكيد التي قُدِّم فيها المفعول على فعله لغرض بلاغي، ثم شغل الأخير بضمير المفعول ليُكسبَه شيئًا من التخصيص ، وبذلك لا حاجة إلى تقديرات النحاة في افتراض فعل يفسره ما بعده (ينظر: د. مهدي المخزومي، 1964م، ص 172، د. خليل عمايرة، 1987م، ص 252–268).

وبناء على ما تقدّم فإنّ الجملة التفسيرية تختلف تمامًا عن جملة الاشتغال ؛ لأنّ التفسيرية يُشترط فيها أن تُسبق بجملة تحتاج إلى كشف وإيضاح فتتولّى الجملة التفسيرية هذه الوظيفة ، في حين أنّ جملة الاشتغال تتكون من جملة واحدة قُدِّم فيها معمولها ، والتفسير لا يقع في جملة واحدة بل لا بدّ له من جملتين .

وحتى قدامى النحاة الذين نظروا إلى جملة الاشتغال بوصفها جملة كبرى مكونة من جملتين رأوا ((أنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصلاح جملة مفسرة ، وإن حصل فيها تفسير))

(ابن هشام الأنصاري، 1969م، 450/2)، وذلك بتوضيح العامل المحذوف حسب رأيهم . ومع ذلك فإنّ من النحاة من عدّ جملة الاشتغال من أنماط الجملة المفسِّرة التي لا محل لها ، فقد توقف العكبريّ عند قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء : 164] فرأى أنّ جملتي : (قَدْ قَصَصْنَاهُمْ) و (لَّمْ نَقْصُصْهُمْ) لا محلّ لهما من الإعراب؛ لأنّهما مفسِّرتان للعامل المحذوف (ينظر: أبو البقاء العكبري، 1976م، 409/1). وكأنّ العكبريّ قد استمدّ رأيه هذا من كلام سيبويه ، إذ قال في حديثه عن جملة الاشتغال : ((وإن شئت قلت : (زيدًا ضربته) ، وإنما نصب على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنّك قلت : (ضربت زيدًا ضربته) ، إلّا أنّهم لا هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره)) (سيبويه، د.ت، 81/1) ، مع أنّ كلام سيبويه لا يدلّ على التفسير بمعناه الاصطلاحي، كما أنّ مبدأ التقدير الذي تبنّاه لا يُقرُّه الواقع اللغوي .

د– بين التفسيرية والموضِّحة لضمير الشأن :

تشبه الجملة الموضّحة لضمير الشأن الجملة التفسيرية في جانب الوظيفة ، إذ أنّ الجملة المُخبَرُ بها عن ضمير الشأن أو (ضمير المجهول) كما يسمّيه الكوفيون (ينظر: الشنواني، 1373هـ، 108/1) توضّحه وتزيل ما فيه من إبهام ، فهي تشبه التفسيرية في ذلك. ولكن تتباين الجملتان من جانبين، الأول: أنّ التفسيرية لا محل لها من الإعراب، أمّا الجملة الموضِّحة المُخْبَر بها عن ضمير الشأن فتكون ذات محل بالإجماع (ينظر: ابن هشام، 1328هـ، ص 46، والمصدر السابق، 1373هـ، 108/1). والثاني: أنّ التفسيرية توضح جملة أو مفردة في جملة سابقة لها، فلا بدّ من وجود جملتين مستقلَّتيْن لكي يقع التفسير، في حين يقع التفسير بضمير الشأن في نطاق جملة واحدة كبرى، تقوم فيها الصغرى بتفسير الضمير في الجملة الاصل أو الكبرى.

هـ – بين التفسيرية والجملة الموضِّحة لأخرى مبنيّة للمجهول :

ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى عدّ الجملة المبنيّة للمعلوم بعد جملة سابقة لها مبنيّة للمجهول من أنماط الجملة المفسِّرة، وضرب لذلك مثلًا : (أستُعِيْرَ الكتابُ استعارهُ زيدٌ) ، فالجملة الثانية مفسّرة للأولى كما يرى (ينظر: د. شوقي ضيف، 1986م، ص 258). وفي ما ذهب إليه نظر ، ولا سيّما أنّ هذا الأسلوب لم يرد في كتاب الله عزّ وجلّ .

و – بين التفسيرية وجملة المفعول به لفعل مرادف لمعنى القول :

إنّ جملة المفعول به من الجمل التي لها محل من الإعراب ، والتي من أنماطها الجملة المحكيّة بالقول أو بمرادفه (ينظر: ابن هشام، 1969م، 460/2، ود. عبد المنعم، 2022م، ص 91)، والذي يعنينا هنا الجملة المحكيّة بفعل مرادف لمعنى القول، إذ اضطربت في توجيهها آراء طائفة من النحاة القدامى والمحدثين ، فهي تتأرجح عندهم بين المفعوليّة والتفسيريّة، وليس أدلّ على هذا الاضطراب من عرض آرائهم في هذه المسألة، فابن هشام يذكر صراحة أنّ الجملة الواقعة بعد فعل مرادف للقول إمّا أن تتصل بحرف التفسير فلا يكون لها محلّ من الإعراب، أو لا تتصل فتكون ذات محل هو النصب على المفعوليّة (ينظر: المصدر السابق، 461/2). فكأنّ مفهوم التفسير قد زال عن الجملة بمجرّد زوال حرف الجر عنها . وقد تكلّم ابن هشام نفسُهُ قبل صفحات من هذا الموضوع على الجملة التفسيرية ، مبيّنًا أنها تكون بأداة أو بغيرها ، ولو بيّن أبن هشام الفرق بين الجملتين التفسيرية والمحكية بمرادف القول لكان قد وفّى الموضوع حقّه ، مادام يعدّهما قسمين مختلفين، إلّا أنّه لم يفعل .

وحكى عبداللطيف الزبيدي الاختلاف بين نحاة المدرستين في توجيه ((الجملة المفسِّرة في قوله تعالى : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [سورة هود : 42] وشبهه)) (عبداللطيف الزبيدي، 1987م، ص99) وهي أنها منصوبة بقول مقدّر عند البصريين ، ويراها الكوفيون منصوبة بالفعل المذكور ، ونقل عن متأخري النحاة القول بأنها مفسِّرة لا محل لها من الإعراب (ينظر: المصدر نفسه، ص 99–100)، فإذا أخذنا بقول متأخري النحاة فلا يكون ((ثَمَّ جملة لها محل مكية بمرادف القول)) (كمال بسيوني، 1989م، ص 67).

وقد انتقل صدى هذا الموقف إلى المحدثين، إذ ذكر الدكتور فخر الدين قباوة أنّ الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير ((غالبًا ما يكون لها في الإعراب وجه آخر)) (د. فخر الدين قباوة ، 1981م، ص81)، ثم أحال القارئ إلى الجملة الواقعة مفعولًا به المحكيّة بما يرادف القول . وفي ما كتبه في هذا المبحث يذكر الخلاف في عامل النصب في جملة المفعول ، ثم يعقّب عليه باحتمال إجراء هذا النمط من الجمل على التفسير (ينظر: المصدر نفسه، ص 161)، فيترك بذلك القارئ متحيّرًا في هذا الموضوع من غير حسم ولا ترجيح.

ز – بين التفسيرية والاستئنافية بيانيًّا :

يعرف الاستئناف البياني بأنّه الذي تقع فيه الجملة جوابًا لسؤال مقدّر (ينظر: د . يونس فرج الجبوري، 2006م، ص 153–174)، وتُعدُّ دلالة التفسير من أظهر دلالات الاستئناف البياني في

القرآن الكريم ، فتلتقي بذلك جملة الاستئناف البياني بالجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًا في الوظيفة النحوية إلى حد التشابه التام، ممّا حدا بطائفة النحاة القدامى والمحدثين إلى حمل الآيات التي يكون فيها معنى التفسير على الاستئناف البياني (ينظر: الزمخشري،1983م، 99/4)، أو تجويز الأمرين معًا (ينظر: ابن هشام، 1969م، 446/2، ود. فخر الدين قباوة، 1981م، ص 82).

وليس في هذه العلاقة بين هاتين الجملتين ما يناقض القول بالعلاقة بين الجملتين التفسيرية والمحكية بفعل مرادف للقول ؛ لأنّ جملة التفسير المرتبطة ضمنيًّا إمّا أن تُسبق بفعل فيه معنى القول فتتحد بذلك مع جملة المفعول به ، وإمّا أن لا تُسبق بفعل فيه معنى القول، فتتّحد مع جملة الاستئناف البياني، وسيأتي ذلك عند الحديث عن أنماط الجملة المفسرة .

وقد حاول الشنواني التفريق بين الجملة التفسيرية وجملة الاستئناف البياني بقوله أنّ الثانية منهما لا تكون كاشفة لحقيقة ((ما تلته ، بل للمعنى المسؤول عنه)) (الشنواني، 1373هـ، 101/1)، ولا يبدو هذا التفريق مقبولًا؛ لأنّ المعنى المسؤول عنه هو ذات المعنى المُحتاج إلى تفسير في الجملة المفسرة، فتتحد بذلك الوظيفة النحوية للجملتين.

ولعلَّ مما ينبغي بيانه أنّ ثَمّة طائفةً من النحاة عدّوا الجملة الواقعة فاعلًا على مذهب الكوفيين وكذلك ، وكذلك جملة مقول القول الواقعة بعد فعل مبني للمجهول من أنماط الجملة المفسرة، والذي يبدو أنّ هاتين الجملتين لا يمكن درجهما مع الجملة التفسيرية ؛ لأنّ لهما تخريجات أخرى ذكرتها كتب النحو (ينظر: ابن هشام، 1969م، 447/2، وعبد اللطيف الزبيدي، 1987ص 99، ود. فخر الدين قباوة، 1981م، ص 82).

إعراب الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا وأنماطها :

شاع في كتب النحو أنّ الشلوبين خالف النحاة في إعراب الجملة المفسِّرة ، إذ زعم أنّها يجري عليها إعراب ما تفسره ، فإن كان له محلّ فلها محلّ من الإعراب ، وإلّا فلا (ينظر: ابن هشام، 1969م، 450/2، والسيوطي، د.ت، 248/1، والشنواني، 1373هـ، 101/1).

وهذا الرأي بحاجة إلى مزيد بيان من جوانب عدّة ، لعل في مقدمتها أنّ مقصود الشلوبين ليس مطلق الجملة التفسيرية ، بل المرتبطة ضمنيًّا فحسب ، وهذا ما توحي به شواهده وأمثلته التي ساقها لتعزيز رأيه ، فإنّها خالية من أداة التفسير (ينظر: ابن هشام، 1969م، 451/2)؛ ولذلك كان ينبغي توضيح الكلام لئلّا يُفهم منه العموم ، أمّا الجانب الثاني فهو بيان مقصود الشلوبين من رأيه، إذ يبدو

– ممّا تناقلته كتب النحو عنه (ينظر: المصدر نفسه، 450/2) – أنّه قصد جملة الاشتغال بالدرجة الأساس، وجملة الاشتغال ليست من باب التفسير، فلزم التنبيه .

وأما ثالث الجوانب فهو أنّ هذا الرأي لم يتفرّد به الشلوبين ، فقد سبقه به الزمخشريّ، إذ توقّف عند كلمة : (سُورَةٌ) في قوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [سورة النور : 1] فقال: ((وقرئ بالنصب على : (زيدًا ضربته) ، ولا محلّ لـ (أَنزَلْنَاهَا) ؛ لأنّها مفسِّرة للمضمر، فكانت في حكمه)) (الزمخشري، 1983م، 46/3)، وهذا عينُ ما قاله الشلوبين ؛ فكأنّه أفاد في رأيه من الزمخشريّ، وهذا الرأي قد لقي قبولًا لدى طائفة من المتأخرين، يقول السيوطي: ((وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي)) (السيوطي، د.ت، 148/1).

ومهما يكن من أمر هذا الرأي من حيث الصحةُ وعدمُها فإنّه يوضّح أنّ من النحاة من كان يرى أنّ الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا يمكن أن يكون لها محلّ من الإعراب . ولعلّ هذا الاختلاف واضطراب طائفة من النحاة في توجيه هذا النمط من الجمل ما يشجّعنا على إبداء ما ترجّح لدينا من أنّ الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا تكون على ضربين ، الأول : ما يكون له محلّ وهو النصب على المفعوليّة ، وذلك إذا سبقت بفعل فيه معنى القول . والضرب الثاني : ما لا محلّ له من الإعراب ، ويشمل الجملة المفسِّرة غير المسبوقة بفعل في معنى القول ، وهي التي يمكن حملها على الاستئناف البياني ، وفيما يأتي بيان لهذين النمطين :

1 – الجملة التي فيها معنى التفسير ويمكن حملها على المفعوليّة :

تتضمّن الجملة المحكيّة بفعل مرادف لفعل القول معنًى تفسيريًّا حسب المعنى اللغوي لهذه الكلمة، وبما أنّ تناول هذه المسألة يخرج من نطاق البحث فسأكتفي بعرض شاهدين عليها، وهذا الشاهدان هما :

الأول : قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الأنبياء : 3] ، فالجملة الاستفهاميّة قد بيّنت ما أسرّه الظالمون (ينظر: الزجاج، 1988م، 384/3)، وهي والجملة التي بعدها محكيّتان بـ (النجوى)؛ لأنها بمعنى القول.

وقد نعت أحد المحدثين هذا التوجيه بأنه (هو الظاهر) (د. عبد الفتاح الحموز، 1984م، 1006/2) . في حين وجّه الزمخشريّ هاتين الجملتين على البدلية، أو النصب بفعل قول مضمر (ينظر: الزمخشري، 1983م، 562/2). أمّا ابن هشام فقد جوّز الحمل على التفسير فضلًا عن الوجهين اللذين رآهما الزمخشريّ (ينظر: ابن هشام، 1969م، 446/2)، وقد حكى عبداللطيف الزبيدي هذه المسألة على أنها من المسائل الخلافية التي حملها البصريّون على التفسير ، ووجّهها الكوفيون على البدليّة؛ لأنّ ما فيه معنى القول يعمل في الجمل (ينظر: عبد اللطيف الزبيدي، 1987م، ص 98–99).

الثاني: قوله عزّ وجلّ : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [سورة النساء : 11] ، فإنّ جملة (لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ) مكوّنة من ((ابتداء وخبر في موضع نصب ، تبيين للوصية وتفسير لها)) كما يرى مكيّ بن أبي طالب وغيره (مكي بن أبي طالب القيسي، 1975م، 190/1، وابن هشام، 1969م، 461/2)، وقد ذهب الفراء وتابعه الزمخشريُّ إلى أنّ الجملة مفسِّرة لا محل لها (ينظر: الفراء، 1980م، 80/1، والزمخشري، 1983م، 505/1).

ويبدو رأي مكي وجيهًا ، فجملة المفعول –هنا– قد أدّت وظيفة التفسير، ولكنّ هذا لم يُلغِ عنها ما تستحقّه من إعراب حسب موقعها وهو المفعوليّة. وهذا ما لم يلتفت إليه أحد من المحدثين حين ذهب إلى أنّ الشلوبين مسبوق برأيه من لدن مكي إلى أنّ الجملة المفسِّرة لها محلّ من الإعراب (ينظر: د. عبد الفتاح الحموز، 1984م، 1020/2). إذ يُفهم هذا القول بتسرعٍ في فهم رأي الشلوبين ومكيّ معًا .

2 – الجملة التي فيها معنى التفسير ويمكن حملها على الاستئناف البياني:

إنّ الجملة التفسيرية ترتبط والجملة الاستئنافية بوشائج عدّة، منها أنّ الجملتين كلتيهما لا محلّ لها من الإعراب، فلا بأس إذًا من حمل الجملة التفسيرية المرتبطة ضمنيًّا على الاستئناف البياني .

وعند ملاحظة هذا النوع من الجمل في القرآن الكريم يتبيّن أنّ الطابع الفعليّ (الجملة الفعليّة) هو السائد فيها ، وفي ما يأتي عرض سريع لطائفة من الآيات القرآنيّة التي تضمّ في بنائها جملة تفسيريّة يمكن حملها على الاستئناف البياني:

أولًا: الجملة الفعليّة :

أ – جملة الفعل الماضي:

قد وقع التفسير بالجملة المستأنفة المصدّرة بالفعل الماضي في القرآن الكريم في مواضع متعددة ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [سورة آل عمران : 59]، فجملة : (خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ) مبيّنةٌ لما شُبِّهَ به عيسى عليه السلام بآدم (ينظر: الفراء، 1980م، 422/1، والزمخشري، 1983م، 433/1) ، وقد قيل: إنه تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1328هـ، 478/2). والذي يبدو أنّها مستأنفة لغرض التفسير، فهي جاريةٌ ((على الانقطاع والتفسير)) (الفراء، 1980م، 219/1)، إذ هي منقطعة عن الجملة التي قبلها ، فلا تعلّق لها بها من ناحية الإعراب ، فتكون لذلك مستأنفة بيانيًّا لغرض التفسير ((كأنه قيل : ما المثل ؟ فقال : خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ)) (أبو البركات الأنباري، 1969م، 206/1).

وهذا التوجيه يُمكن أن يُستشفّ بوضوح من كلام الزمخشري في توجيهه لجملة الفعل الماضي في آية أخرى هي قوله عزّ وجلّ : ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ [سورة النساء : 95]، إذ جعل جملة (فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ) ((جملة موضحة لما نُفي من استواء القاعدين والمجاهدين ، كأنه قيل: ما لهم لا يستوون ؟ فأُجيب بذلك)) (الزمخشري، 1983م، 555/1–556).

وقد ورد هذا النمط مُصدَّرًا بالفعل الماضي الناقص ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾ [سورة المائدة : 78 – 79] ، فالله تعالى قد ((فسّر المعصية والاعتداء بقوله : كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ (((المصدر نفسه، 636/1)، وقد علّل الزمخشري وقوع التناهي عن المنكر تفسيرًا للمعصية والاعتداء بأنّ الإخلال بأمر الله تعالى في التناهي عن المنكر معصية واعتداء (ينظر: المصدر نفسه، 637/1)، وهو ملحظ دقيقٌ أبداه في هذا السياق ، بما عُرِف عنه من براعة .

وثمّةَ شواهدُ أخرى كثيرة على جملة الفعل الماضي (ينظر: المصدر السابق، 164/2، وأبو حيان الأندلسي، 1328هـ، 140/1)، لا يمكن – في هذا المقام– الوقوف عندها كلِّها ، لكنّ هذه الشواهد لا تكاد تخرج عن الأنماط المذكورة آنفًا .

ب – جملة الفعل المضارع :

ورد هذا النمط المصدّر بالفعل المضارع ، وقد تعدّدت دلالاته باختلاف أشكال صيغة الفعل، وسنكتفي بذكر اثنتين من هذه الصيغ ، هما :

الأولى: أنه ورد مجرّدًا وبلا تضعيف كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾ [سورة الصف : 10 – 12] ، فجملة الفعل (تُؤۡمِنُونَ) مستأنفة ((كأنهم قالوا: كيف نعمل : فقال : تُؤۡمِنُونَ (((الزمخشري، 1983م، 99/4). وهذا استئناف بيانيّ فيه معنى التفسير.

وإذا ما استعرضنا آراء النحاة في توجيه هذه الآية وجدنا اهتمام سيبويه كان مُنصبًّا في البحث عن جواب الاستفهام الذي هو (يَغۡفِرۡ) (ينظر: سيبويه، د.ت، 94/3)، وكذلك كان المبرّد ، إلّا أنّه أشار إلى وظيفة جملة (تُؤۡمِنُونَ) ، إذ قال : إنّ قوله تعالى : (تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ) ((ليس بجواب ، ولكنّه شرحُ ما دعوا إليه)) (المبرد، د.ت، 135/2) ، أي : تفسيرٌ لما دعوا إليه.

أمّا الفرّاء فقد وقف عند الآية غير مرة ، فبيّن كسابقَيه جواب الاستفهام، ثم وضّح معنى التفسير في جملة (تُؤۡمِنُونَ) (ينظر: الزجاج، 1988م، 154/3)، وأشار ابن هشام في توجيهه لهذه الجملة إلى أنّها مُفسِّرة للتجارة ، وبيّن أنه قد قيل فيها إنّها مستأنفة (ينظر: ابن هشام، 1969م، 246/2–247). وتوجيه الزمخشري الذي سبق ذكره بأنّ جملة المضارع مستأنفة بيانيًّا يتفق تمامًا مع ما نميل إليه .

الصيغة الثانية : ورد الفعل مجردًا مع التضعيف بما يُشعر بالمبالغة والاستمرار، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡ ﴾ [سورة البقرة : 49] ، فإنه لمّا ذكر سوء العذاب ((فسّره بقوله:يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ (((الفراء، 1980م، 130/1). فكانت هذه الجملة المستأنفة بالفعل المضارع تفسيرًا لِما أُجمِلَ في الجملة السابقة، وثمّة أنماط أخرى للمضارع ، كأنْ ترد جملته مؤكّدة بالنفي والاستثناء (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1328هـ، 283/1)، أو مقرونة بدليل الاستقبال (ينظر: الكشاف، 1983م، 148/2)، ولكنّها جميعًا تلتقي في الوظيفة النحوية.

ثانيًا: الجملة الاسمية :

تمثّل الجملة الاسميّة نسبةً قليلةً من هذا النوع من الجمل إذا ما قيست بالنمط الفعلي ، وممّا ورد من أمثلة الجملة الاسميّة قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة : 222 – 223]، فإنّ الجملة الاسمية : (نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ) ((تفسيرٌ لقوله تعالى : (مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ)، أي: أنّ المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث)) (ابن هشام، 1969م، 439/2، وابن حيان الأندلسي، 1328هـ، 170/2)، وواضح أنّه يمكن حمل هذه الجملة على الاستئناف البيانيّ ، فهي مشابهة لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ﴾ [سورة البقرة : 187]، إذ إنّ جملة : (هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ) لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها مستأنفة كالبيان لسبب الإحلال (ينظر : الزمخشري، 1983م، 1338/1، وابن حيان الأندلسي، 1328هـ، 49/2).

ومن هذا النمط أيضًا قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [سورة البقرة : 178] .

ومما ينبغي التوقف عنده أنّ مِن النحاة مَن يتكلّف حمل طائفة من الجمل على التفسير، ومن ثَمَّ فإنه لا يتوجّه فيها الاستئناف ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [سورة البقرة : 36] ، إذ احتمل أبو حيّان الأندلسيّ أن تكون جملة (هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ) : ((مفسّرة لما انبهم في قوله : (أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ) ... ، فلا يكون لهاّ إذ ذاك محل من الإعراب)) (ابن حيان الأندلسي، 1328هـ، 171/1)، وهذا تمحل في إكثار الاحتمالات الإعرابية ، فمفهوم الحاليّة واضحٌ في الجملة .

ومن ذلك جملة المفعول الثاني للفعل (وعد) في قوله تعالى : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة المائدة : 9] ، فقد حمل النحاة جملة : (لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) على التفسير ؛ لأنّ ثاني مفعولي (وَعَدَ) لا يكون جملة ، لذلك فهي مفسّرة لمفعول

محذوف تقديره : (خيرًا عظيمًا) أو (الجنة) (ينظر: ابن هشام، 1969م، 449/2-450). في حين عدّ الشلوبين وتابعه السيوطي هذه الجملة من الجمل التفسيريّة التي لها محلّ من الإعراب ؛ لأنّها فسّرت محذوفًا له محلّ من الإعراب (ينظر: السيوطي، د.ت، 248/1) .

والذي يبدو أنّ القول بوجود مفعول محذوف وأنّ هذه الجملة قد فسّرته فيه بُعْدٌ ، وكان على النحاة أن يجوّزوا وقوع الجملة مفعولًا ثانيًا للفعل (وَعَـدَ) ، ولهم في الآية خيرُ مُسْتَنَدٍ ، ولا سيّما أنّهم قد وضعوا من القواعد ما يستندُ إلى شطر بيت مجهول القائل .

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام ، والصلاة والسلام على سيد الأنام ، وعلى آله وصحبه النجباء الكرام ، أمّا بعدُ :

فهذه وقفة استرجاع ، أسجل فيها ما توصل إليه البحث من نتائج – أحسبها تستحق التدوين والإثبات – ، وسأسوقها منسوقة على النحو الآتي :

1- اختلاف النحاة في الجملة المفسرة ضمنيًّا، أ لها محل من الإعراب أم لا ؟ والذي ترجّح لدينا أنّ هذا النوع من الجمل على ضربين، أحدهما: ما له محل من الإعراب ، ولكي تكون ذات محل اشترطوا فيها أن تكون مسبوقة بفعل فيه معنى القول. والضرب الآخر : ما ليس له محل من الإعراب ، وهذا الضرب – في أغلبه – يمكن حمله على (الاستئناف البياني) .

2- تبيّن أنّ الطابع الفعليّ (الجملة الفعلية) هو السائد في هذا النوع من الجمل في القرآن الكريم ، فهو الأكثر ورودًا ، أما الطابع الاسمي (الجملة الاسمية) فيشكل نسبة قليلة إذا ما قيس بالطابع الفعلي أثبت البحث أنّ الشلوبين لم يكن رائدًا لفكرة القول بأنّ : (الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره)، فالصواب أن رائدها هو الزمخشريُّ .

المصادر والمراجع

1- عبد اللطيف الزبيدي ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: تحقيق : د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، ط1 ، 1407هـ – 1987م .

2- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: تحقيق : د. مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط1 ، 1408هـ - 1987م .

3- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، د.ط ، 1377هـ - 1957م .

4- يونس فرج سبهان الجبوري، الاستئناف البياني في القرآن الكريم، جامعة الموصل، كلية الآدب، العراق، 2006.

5- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو: تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ - 1987م .

6- د . فخرالدين قباوة ، إعراب الجمل وأشباه الجمل: دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط3 ، 1401هـ - 1981م .

7- علي حيدر، إعراب سورة آل عمران: منشورات دار الحكمة ، دمشق ، د.ط ، 1392هـ - 1973م .

8- ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب : تحقيق : د. علي فودة نيل ، دار الأصفهاني ، جدّة ، ط1 ، 1401هـ - 1981م .

9- ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، إيضاح المشكل من المقرب: تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة ، د.ط ، 1428 هـ - 2007 م .

10- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: مطبعة السعادة ، مصر ، ط1 ، 1328هـ .

11- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن: تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة للطبع والنشر ، بيروت ، ط2 ، د.ت .

12- أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القران: تحقيق: د. طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف للنشر، القاهرة ، د.ط ، 1969م .

13- د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القران الكريم: مكتبة الرشد، الرياض ، ط1 ، 1404هـ - 1984م .

14- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القران: تحقيق: علي محمد البجاوي ، مطبعة البابي الحلبي، د.ط ، 1976م .

15- د .شوقي ضيف، تجديد النحو: دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1986م .

16- محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: الدار التونسية للنشر ، د.ط ، د.ت .

17- الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: تحقيق : د. زهير عبدالمحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1 ، 1992م .

18- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، د.ت .

19- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحقيق : محمد بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، د.ط ، 1387هـ - 1967م .

20- د. عدنان محمد سلمان، التوابع في كتاب سيبويه: مطابع التعليم العالي ، جامعة الموصل ، د.ط ، 1991م .

21- الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: المكتبة العصرية ، بيروت ، ط21 ، 1408هـ - 1987م .

22- كمال بسيوني، الجمل النحوية: دار الشباب للطباعة ، القاهرة ، د. ط ، 1409هـ - 1989م .

23- أبو بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب: تحقيق : محمد شمام ، مطبعة النهضة تونس ، ط2 ، 1373هـ .

24- عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب: تحقيق: عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق ، ط1 ، 1973هـ - 1981م .

25- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ، د .ط ، 1400هـ - 1980م .

26- موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل: عالم الكتب ، بيروت ، د.ط ، د.ت.

27- د. عبدالسلام السدي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيّات الوصفية: ومحمد الهادي الطرابلسي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، د.ط ، د.ت .

28- د. خليل عمايرة، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي: مكتبة المنار، الأردن ، ط1 ، 1407هـ - 1987م .

29- د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه: منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 1964م .

30- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب: تحقيق: عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط ، د.ت .

31- جارالله الزمخشري، الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: دار الفكر ، ط1 ، 1403هـ - 1983م .

32- د. علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي: ط1 ، 1402هـ - 1982م .

33- مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القران: تحقيق : د. حاتم الضامن ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1975م .

34- أبو زكريا الفراء، معاني القران: تحقيق : محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1980م .

35- أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ، ط1 ، 1408هـ - 1988م .

36- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق : د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر ، ط2 ، 1969م .

37- أبو يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د. ط ، د.ت .

38- محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: بهامش: شرح ابن عقيل، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة عسرة ، 1384هـ - 1964م.

39- تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمني): المطبعة البهية ، مصر ، 1305هـ .

40- خالد بن عبدالله الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: مطبعة أحمد الساقي، 1328هـ .

41- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع: تصحيح : محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، د.ت .

42- د. عبدالمنعم عبدالله خلف، الأثر النحوي في توجيه تراكيب لفظة الشراء في القران الكريم: مجلة بحوث اللغات، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، المجلد 5، العدد 2، شتاء 2022م.

43- ابن أم قاسم المرادي، الجمل التي لها محل من الأعراب والجمل التي لا محل لها: تحقيق: د. طه محسن، مجلة آداب الرافدين ، العدد السابع، 1976م .

44- عبد القاهر المهيري، الجملة في نظر النحاة العرب: حوليات الجامعة التونسية، العدد الثالث ، 1966م .

1- List sources and references

2- First: printed books

3- 1- Al-Nusra Coalition in the differences between the grammarians of Kufa and Basra: Abdul Latif Al-Zubaidi, investigated by: Dr. Tariq Al-Janabi, Arab Nahda Library, Beirut, 1st edition, 1407 AH - 1987 AD.

4- 2- Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab: Abu Hayyan al-Andalusi, edited by: Dr. Mustafa Al-Namas, Al-Madani Press, Cairo, 1st edition, 1408 AH - 1987 AD.

5- 3- Secrets of Arabic: Abu Al-Barakat Al-Anbari, edited by: Muhammad Bahjat Al-Bitar, Al-Tarqi Press, Damascus, D.D., 1377 AH - 1957 AD.

6- 4- Fundamentals of grammar: Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Ibn Al-Sarraj, verified by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1407 AH - 1987 AD.

7- 5- Parsing sentences and pseudo-sentences: Dr. Fakhr al-Din Qabawa, New Horizons House, Beirut, 3rd edition, 1401 AH - 1981 AD.

8- 6- Parsing of Surat Al Imran: Ali Haider, Dar Al-Hekma Publications, Damascus, 1392 AH - 1973 AD.

9- 7- Parsing the rules of parsing: Ibn Hisham Al-Ansari, edited by: Dr. Ali Fouda Neil, Dar Al-Isfahani, Jeddah, 1st edition, 1401 AH - 1981 AD.

10- 8- Clarifying the problem from Al-Muqarb: Abu Al-Hassan Ali bin Mu'min bin Muhammad Ibn Asfour, investigated by: Dr. Jamil Abdullah Awaida, Dr., 1428 AH - 2007 AD.

11- 9- Al-Bahr Al-Muhit: Abu Hayyan Al-Andalusi, Al-Saada Press, Egypt, 1st edition, 1328 AH.

12- 10- The proof in the sciences of the Qur'an: Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur al-Zarkashi, edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut, 2nd edition, D.T.

13- 11- Al-Bayan fi Strange Parsing of the Qur'an: Abu Al-Barakat Al-Anbari, edited by: Dr. Taha Abdel Hamid Taha, Egyptian General Authorship Authority for Publishing, Cairo, D. I., 1969 AD.

14- 12- Grammatical interpretation in the Holy Qur'an: Dr. Abdel Fattah Al-Hamouz, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st edition, 1404 AH - 1984 AD.

15- 13- Al-Tibyan fi parsing the Qur'an: Abu Al-Baqa' Al-Akbari, edited by: Ali Muhammad Al-Bajjawi, Al-Babi Al-Halabi Press, D.D., 1976 AD.

16- 14- Renewal of Grammar: Dr. Shawqi Deif, Dar Al-Maaref, Cairo, 2nd edition, 1986 AD.

17- 15- Editing and Enlightenment: Muhammad Al-Taher Ibn Ashour, Tunisian Publishing House, d.d., d.d.

18- 16- Obtaining gold from the mineral Essence of Literature in the Science of Arab Metaphors: Al-A'lam Al-Shantamari, edited by: Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan, House of General Cultural Affairs, 1st edition, 1992 AD.

19- 17- Appendix and Supplement in the Explanation of the Book of Tashil: Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st edition, D.T.

18- Facilitating the benefits and completing the purposes: Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik, edited by: Muhammad Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, D., 1387 AH - 1967 AD.
19- The Disciples in the Book of Sibawayh: Dr. Adnan Muhammad Salman, Higher Education Press, University of Mosul, D. I., 1991 AD.
20- Jami' al-Durs al-Arabi: Sheikh Mustafa al-Ghalayini, Modern Library, Beirut, 21st edition, 1408 AH - 1987 AD.
21- Grammatical Sentences: Kamal Bassiouni, Dar Al-Shabab for Printing, Cairo, Dr. Edition, 1409 AH - 1989 AD.
22- Al-Shanwani's footnote to the explanation of the introduction to the Bedouins: Abu Bakr bin Ismail bin Omar Al-Shanwani, edited by: Muhammad Shammam, Al-Nahda Press, Tunisia, 2nd edition, 1373 AH.
23- Explanation of the verses of Mughni al-Labib: Abd al-Qadir al-Baghdadi, edited by: Abd al-Aziz Rabah and Ahmad Yusuf Daqqaq, publications by Dar al-Ma'mun for Heritage, Damascus, 1st edition, 1973 AH - 1981 AD.
24- Explanation of Camel Al-Zajjaji: Ibn Asfour, edited by: Dr. Sahib Abu Jannah, Dar Al-Kitab Printing and Publishing Establishment, Mosul, d.d., 1400 AH - 1980 AD.
25- Sharh al-Mufassal: Muwaffaq al-Din Ibn Yaish, Alam al-Kutub, Beirut, D. I., D. T.
26- The condition in the Qur'an according to the descriptive linguistics approach: Dr. Abdul Salam Al-Sadi, and Muhammad Al-Hadi Al-Trabelsi, Arab Book House, Libya, D. I., D. T.
27- In linguistic analysis, a descriptive analytical approach: Dr. Khalil Amayra, Al-Manar Library, Jordan, 1st edition, 1407 AH - 1987 AD.
28- Criticism and guidance in Arabic grammar: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Modern Library Publications, Beirut, 1st edition, 1964 AD.
29- The book: Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Sibawayh, edited by: Abdul Salam Haroun, Alam al-Kutub, Beirut, d.d., d.d.
30- Al-Kashfah fi Facts of Interpretation and the Eyes of Sayings on the Faces of Interpretation: Jarallah Al-Zamakhshari, Dar Al-Fikr, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.
31- Introduction to the study of Arabic grammar: Dr. Ali Abu Al-Makarem, 1st edition, 1402 AH - 1982 AD.
32- The problem of parsing the Qur'an: Makki bin Abi Talib Al-Qaisi, edited by: Dr. Hatem Al-Damen, Publications of the Ministry of Culture and Information, Baghdad, 1975 AD.
33- Meanings of the Qur'an: Abu Zakaria Al-Farra', edited by: Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmed Youssef Najati, Alam Al-Kutub, Beirut, 2nd edition, 1980 AD.
34- Meanings of the Qur'an and its parsing: Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl Al-Zajjaj, verified by: Dr. Abdul Jalil Abdo Shalabi, The World of Books, Beirut, 1st edition, 1408 AH - 1988 AD.
35- Mughni Al-Labib, on the books of Arabs: Ibn Hisham Al-Ansari, edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, 2nd edition, 1969 AD.

38- 36- Al-Muqtasib, Abu Yazid Al-Mubarrad, edited by: Muhammad Abdel-Khaleq Adima, Alam Al-Kutub, Beirut, Dr. i, d.t.
39- 37- Grant of the Galilee, edited by Ibn Aqeel's explanation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, with a footnote: Ibn Aqeel's explanation, Al-Saada Press, Egypt, fourth edition, Asra, 1384 AH - 1964 AD.
40- 38- Al-Mansif Min Al-Kalām Āl Mughni Ibn Hisham (Hashiyat Al-Shamni): Taqi Al-Din Ahmad Bin Muhammad Al-Shamni, Al-Bahiyyah Press, Egypt, 1305 AH.
41- 39- A guide for students to the rules of parsing: Khalid bin Abdullah Al-Azhari, Ahmed Al-Saqi Press, 1328 AH.
42- 40- Hama' al-Hawaama', explaining the collection of jama'i': Jalal al-Din al-Suyuti, edited by: Muhammad Badr al-Din al-Naasani, Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, d.d., d.t.
43-
44- Second: periodicals
45- 1- The grammatical effect in directing the construction of the word purchase in the Holy Qur'an: Dr. Abdul Moneim Abdullah Khalaf, Journal of Language Research, Tikrit University, College of Education for Girls, Volume 5, Issue 2, Winter 2022 AD.
46- 2- Sentences that have a place in the parsing and sentences that do not have a place: Ibn Umm Qasim Al-Muradi, verified.
47- 3- The sentence in the view of Arab grammarians: Abdul Qahir Al-Muhairi, Annals of the Tunisian University, third issue, 1966 AD.